



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

السياسات الرمزية والدولة

حيدر عبد المرشد



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

السياسات الرمزية والدولة

حيدر عبد المرشد *

مدخل

لا يمكن الحديث عن الأمن الوطني بمعزل عن فكرة الدولة ونظامها السياسي وعملياته بالمجمل، فالأمن الوطني هو الصفة الجامعة لكل ما يتعلق بكيان الدولة، وهدفها الأساس الذي وجدت من أجله، سواءً بالفكرة الجنينية الأولى عن الأمن والدولة، وصولاً إلى تطوّر مفهوم الأمن إلى الأمن الوطني الشامل بما يضمنه من تعقيد وتركيب.

تركّز هذه الورقة على مفردة مهمة تتعلّق بإحدى عمليات النظام السياسي، التي تندفق عبر سياسات عامة تتخذها الحكومة لتعزيز صورة الدولة وترسيخ مكانتها في الذاكرة الجمعية، مفترضة أنّ تعزيز الرمزية الوطنية يقود إلى تدعيم أسس الدولة المعنوية في الشعور الجمعي، ممّا يعزّز بدوره قدرة النظام السياسي على استخدام الدعم المعنوي من المجتمع للنجاح بسياسته، وتدعيم قدرته على الوفاء بالتزاماته فيما يخص الأمن الوطني.

السياسات الرمزية والدولة

تعرف السياسات الرمزية بأفها (خلق واستخدام الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة المسؤولة وتغذي الإحساس بالولاء الوطني، وتدفع المواطنين إلى تقبّل التضحيات والمصاعب وبذل كل ما هو نفيس في سبيل رفعة الوطن)⁽¹⁾. يبيّن هذا التعريف أنّ هناك عملية صنع ذاكرة جمعية، وأنّه يُعمد أحياناً في سبيل تعزيز سرديات الدولة إلى خلق رمز، وإن لم يكن موجوداً في تاريخ الدولة وتراث أمتها.

ومن نافلة القول إنّ الدولة بوصفها مفهوماً قام لحفظ الأمن ترتكز على عقد اجتماعي مؤسس، وهذا العقد الاجتماعي، وبقدر ما يركز على موضوعة أساسية تتعلق بخلق الدولة لأجل تحقيق الأمن، فإنّ هذا العقد بالنهاية يرتكز على منظومة القيم التي يشترك فيها المتعاقدون، وتذكر الدراسات الدستورية أنّ الدستور بوصفه القانون الأساس الذي يعرف الدولة وينظم شأنها، يستند

1. يوسف حسن يوسف، أيديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)، ص205.

على ما يسمّى (السنة الأساسية) وهي ما توافق عليه المجتمع وتعاقدا على احترامه.

تضمُّ هذه السنة الأساسية مجموعة واسعة من العناصر، المادية والمعنوية، والقيم، والعقائد، والتقاليد والعادات، والتراث بالمجمل، سواءً كان الشفاهي أم المادي أم المكتوب، وتضمُّ هذه العناصر رموزاً، ومحطات تاريخية، وأشخاصاً يتصفون بالبطولة، يكون دورهم شد عنفوان الأمة وترسيخ احترامها لنفسها، وتربطها بدولتها ونظامها السياسي.

وبقدر ما ترتبط الأمة برموزها، وبقدرة الدولة ونظامها السياسي على استدامة حضور ذلك الرمز المؤسس بطريقة لا تعرقل التقدم نحو المستقبل مع الحفاظ على الهوية والذات المستقلة للأمة، بقدر ما يتحقق هذا الهدف، فإنَّ نجاح السياسات الحكومية -التي تشكِّل بالمجمل رافداً للأمن الوطني للدولة- يكون أكثر إمكانية للتحقق الرضا العام ونيله، ما دامت السياسة العامة ترتبط بالدرجة الأولى بتحقيق الرضا العام.

تتخذ السياسات الرمزية طرائق متعددة تظهر عبرها نصب فنية، ونمط العمارة، وأسلوب اللبس، والأسماء، والفنون، والموسيقى، والشعر، والاستعراضات العسكرية، ومظاهر قوة الدولة وهيبته، وأمور أخرى متعددة.

تمثِّل هذه السياسات رابطاً معنوياً غير منظور، يشد الفرد إلى دولته، ويعزِّز مواطنته، وهي لا تتفعل بسهولة وبطريقة تلقائية، بل تستند إلى عوامل عديدة متشابكة ومعقّدة، تبدأ من أول لحظة قيام الدولة، والاتفاق عليها، وقبول النظام السياسي المنبثق عنها، وتشديد البنية القانونية التي يعتمدها النظام لإدارة الشأن العام، بطريقة تجعل الفرد يجد أنَّ قبولها شرط مواطنته، وأنَّ مواطنته ثمينة وتستحق التضحية.

ثم تترسِّخ عبر آليات وقنوات التنشئة، بفرض أنَّ التنشئة تمثِّل العملية التي بمقتضاها تُنقل القيم عبر الأجيال، وفُق قنوات معينة تتمثِّل بالأسرة وجماعات الأقران والمدرسة ووسائل التواصل والإعلام وكل ما تتضمنه التكنولوجيا ضمن هذا النطاق.

فلو تحدَّثنا مثلاً عن النصب التاريخية، فإنَّ عملية التفاعل معها تتطلب معرفة تاريخية، وتنشئة يتلقاها الطالب في المدرسة، تبيِّن له تاريخ بلده بطريقة ناصعة، تمجِّد إنجازات الماضين، وتعزِّز مشاعر الفخر الوطني، وترسِّخ تلك المحطات التاريخية ضمن عملية تلقين متواصل عبر قنوات

متعددة، مثل نُصب الأبطال الوطنيين، والشعراء، والفنانين، والعلماء، والمبدعين، والنُصب التي تتحدث عن ثورات البلد، ومسيرته في البناء، ويلاحظ مثلاً في هذا السياق أنّ الدول الراسخة، ويقدر ما تعتمد مناهجاً تاريخية في مدارسها، فإنّها تعزّز تلك المناهج بزيارات ميدانية إلى المتاحف، والنصب التذكارية.

ومن البديهي أنّ مسألة التنشئة الوطنية تُصَبُّ بالدرجة الأولى على النشء الجديد، وقد لا تكون فاعلة مع الذين تقدّمت بهم أعمارهم في ظل أزمان متعددة شهدتها بلد مثل العراق، ممّا يعني ضرورة الالتفات إلى موضوع السياسات الرمزية ضمن العملية التربوية في المدارس العراقية، بطريقة تعزّز تكوينهم السياسي في طريق تعزيز المواطنة الفاعلة والحس الوطني.

السياسات الرمزية في العراق

يمكن القول، إنّ السياسات الرمزية في العراق كانت وفي غالب الأمر انعكاس للأيدولوجيا المهيمنة، تشكّل الرمز وفق رؤيتها، وتعيد تسويق الرمزي التاريخي بطريقة مختلفة عن الحقيقة التاريخية التي انطوى عليها، مثل تحويل قومية بعض الشخصيات التاريخية، أو منع تداول رواية تاريخية معينة، أو محور رمزي تاريخي معين، ممّا انعكس بدوره على الرؤية الجمعية للنظام السياسي والدولة من خلفه.

فتجاهل الرموز التي تركز عليها القيم المجتمعية، أو محاولة إعادة كتابتها وأدلتها، ستولد موقفاً مضاداً لسياسات النظام السياسي، ويجد موقفاً في السياسات الرمزية المعادية لرؤيتهم الشعبية قمعاً لهويتهم، وحصاراً على أنفسهم، ممّا يولّد قطيعةً بين المجتمع والدولة؛ تبدأ بعدم الرضا عن السياسة الرمزية، وتتسع لعدم الرضا عن مجمل السياسات العامة للنظام السياسي، وصولاً إلى القطيعة مع الدولة بالجملة.

وهو ما حدث إبّان السنوات التي سبقت العام 2003، بدرجات متفاوتة بين حقبة وأخرى، ممّا ألقى بظلاله على النظام السياسي الذي قام بعد التغيير، فاصطبغت السياسات الرمزية بجمائية انطلقت من مبدأ الخوف من الرمزيات المضادة، وتحركت الجميع الإثنية وفق منطلق العداء السردياتي، والحرص على إبراز الرمزية التاريخية لكل مجموعة بإزاء الرمزية الأخرى، لا بصفتها رمزية متكاملة مع الآخر، أو موازية له على الأقل، ولكن بصفتها رمزية معادية، تأثراً بسياسات النظام السابق التي اعتمدت تسويق رمزيات سلطوية، أو رمزيات تتوافق مع رواية رسمية لا تتناغم مع المخيال الجمعي.

في الحقيقة، إنّ مواقف الذاكرات الإثنية تجاه الرمزيات التاريخية العراقية تجعل من الصعب على الدولة التركيز على رموز تاريخية معينة، كان لها دور كبير في صنع تاريخ العراق بصورة خاصة، إذ ما يتعلّق بالحقبة الإسلامية في العراق، فالمواقف المذهبية تحكم مواقف المجاميع الإثنية تجاه التاريخ العراقي، هناك خلل في التعامل مع التاريخ الماضي بوصفه واقعاً اليوم، يتحكّم بالفضاء العام، حتى تلك الأحداث التاريخية التي لا شأن لها بالحلال والحرام من الدين. الدين الذي صار عبر مظهره المذهبي إثنيات تضع المذهب حداً بينها وبين الآخر.

والتعدد الإثني بدوره أوجد رمزيات إثنية متعددة، تسعى كل إثنية إلى فرضها على الآخرين، أو اتخاذها رمزية مركزية للدولة، الدولة الضعيفة، وغير المتفق عليها في العراق، ممّا حوّل الرمزيات إلى عوامل تأزيم، وعرقلة استثمارها كسياسات عامة للدولة، تسهم في تعزيز الهوية، وتوفير الدعم اللازم للدولة، لسياساتها التنفيذية، التي تتطلب صبراً حتى الوصول للرضا العام.

ومن البديهي أنّ تعدّد الروايات الرمزية لا يعني أن تتم الاستجابة لها بالجملة، ففي النهاية هدف السياسات الرمزية هو إيجاد سرديات جامعة متوافق عليها تعزّز العقد الاجتماعي للدولة، ولكن في الوقت نفسه أنّ شعور المجموعات السكانية بالغبن والخوف على سردياتها يتطلب السير بخط وسط يعتمد على الرموز المتفق عليها وإبرازها، وشد الجليل إليها ضمن عملية التنشئة التي تشكّل أساس المشاعر الوطنية في كل مجتمع ودولة.

وفي الوقت الذي اتسمت سياسات الدولة الرمزية بعد 2003 بهذا التشتت، وخضوعها للمخيل الشعبي، بما قاد إلى عدم تعضيد سياساتها العامة في القطاعات الأخرى بدعم معنوي لازم من قبل المجتمع، بما يسهّل إجراء الحصول على الرضا عن السياسات، ممّا استمرّ لوقت طويل لم يكسره سوى الاستثمار في الرمزية التي تحققت من إنجازات القوات المسلحة العراقية بمختلف صنوفها والمتطوعين إنّان عمليات تحرير الأراضي المحتلة من تنظيم (داعش).

فضلاً عن هذا، وبحكم إعادة التأسيس الديمقراطي بعد العام 2003، لم تُستحدث سياسة رمزية وطنية توازي هذا الحدث، أي: بمعنى رموز مرتبطة بالنظام الديمقراطي، بترسيخ الديمقراطية في الوعي الجمعي، سواءً عبر رموز التأسيس لما بعد العام 2003، كأشخاص أسهموا مساهمةً فاعلةً في بناء النظام السياسي وفق المعايير الديمقراطية، أو كمارسات تشجّع الفعل الديمقراطي، وتحوّله إلى أسلوب حياة يومي، يحترم الآخر، ويتقبّل شروط اللعبة الديمقراطية.

على سبيل المثال، لم يُؤسَّس متحف يوثق مسيرة تطوير المؤسسات الديمقراطية في العراق، والشهداء الذين دفعوا دمهم ثمناً لحماية الانتخابات، والأشخاص الذين نظروا لها، وقادوا حملات اجتماعية بصورة فردية، ناهيك عن تكريم الرموز الوطنية الراحلة بعد العام 2003، وما تزال الشوارع حاملةً للأسماء القديمة التي ترتبط بحقبة البعث، وما تزال أسماء الأحياء ترتبط بالعسكريين، أو بمناسبة وضعها نظام البعث، مع فشل باستحداث شوارع جديدة لاثقة بحمل أسماء الرموز الوطنية، وعزَّز هذا تردّي مستوى الخدمات، الذي ربط ما تبقى من بنية تحتية بالأنظمة السابقة للعام 2003، وهو تقصير كبير تتحمّله الحكومات العراقية بمختلف مراحلها.

وترتبط هذه المشكلة - خصوصاً - بأزمة رمزية ثانية مهمة، وهي ممّا قام عليه النظام السياسي الديمقراطي بعد العام 2003، وهي تجريم البعث، فأصبح هذا الموضوع مجرّد مفصل للجدل السياسي، لا يخضع للآليات القانونية والقضاء العراقي، ويظهر لضرب خصم سياسي ويحتفي في أغلب الأوقات، وفي ظلّ الفشل الذي أشرنا إليه. استغلّ البعثيون الصداميون هذا؛ لإعادة تمجيد حقبة البعث، مع التركيز على الفشل الحكومي، ونقص الخدمات، وتضخيم المشاكل، من دون وجود قدرة إعلامية حقيقية تركّز خطابها على الأشياء الجيدة التي حدثت بعد العام 2003، مثل ارتفاع المستوى المعاشي، والحريات العامة، والحريات الدينية، أو تبين ارتباط بعض المشاكل بالحالة الاجتماعية العراقية، وليس بالسياسات الحكومية بصورة مباشرة، من دون أن نعفي الحكومة من مسؤوليتها بضرورة ممارسة دورها في الإكراه الشرعي لتطبيق القوانين.

ما تزال النُصب البارزة هي تلك التي شُيِّدت قبل العام 2003، ونحن نوّكد هنا ضرورة الحفاظ عليها، والخطأ الكبير الكامن في دعوات تهديمها، فهي نصب وطنية ذات دلالة جامعة ولا تتعلّق برموز النظام، مثل نصب الشهيد وغيره، في الوقت نفسه لم يُشيد أيّ نصبٍ حديثٍ يحمل القيمة الفنية التي انطوت عليها النصب القديمة، بل قامت بعض الحكومات المحلية بمفاجمة المشكلة بنصب هزيلة جلبت لها السخرية، ولم تدعم السياسة الرمزية المتوخاة منها، بل يمكن القول إنّ فكرة السياسة الرمزية بالطريقة التي اتبعت قبل العام 2003 غائبة بالمجمل عن الحكومات العراقية المركزية قبل المحلية، فلم تُوثّق جرائم البحث بصورة جيدة، ولم يتم إنشاء متحف يوثق الحقبة الدموية التي راح ضحيتها ملايين الشهداء العراقيين، سواءً أولئك الذين انخرطوا في المعارضة السياسية، أم الذين ذهب دماهم هدراً في حروب عبثية، كلها يتم تجاهلها اليوم؛ بسبب ضعف السياسات الحكومية، وقوة الدعاية البعثية المضادة التي تحاول تجميل تلك الحقبة مستغلة، وسائل التواصل الاجتماعي، والفشل الحكومي.

ومع بروز مئات المواضيع التي تستحق نصيباً تخلدها بعد العام 2003، ثم ازدياد ما يستحق التخليد بصورة أكيدة عقب معارك تحرير الأراضي العراقية من تنظيم (داعش)، والشجاعة التي تمت عبرها، تلك العمليات، كلها يمكن أن تتحوّل إلى نصب تدخّل في السياسات الرمزية للدولة، وتعرّز وجودها، وتدعم التجربة الديمقراطية، وهي غائبة بالمجمل عن رؤية الحكومة المركزية.

مقترحات لتطوير قدرة الحكومة على استثمار السياسات الرمزية

في ظل التأزم الذي تحمله الذاكرة الدينية، يمكن العودة إلى الوراء لاستخدام سياسات رمزية أكثر تحملاً من وطأة التاريخ الديني، ويمتلك العراق في هذا الجانب حصيلةً تاريخيةً واسعةً، تعود به إلى العصور القديمة والحضارات التي قامت في العراق، منذ الحضارة السومرية وما تلاها (بابل)، وأكد وأشور) وغيرها.

وفي الحقيقة هناك خلل كبير في تدريس تاريخ العراق القديم في المراحل الدراسية العراقية، وتمر عليه الكتب المنهجية مروراً عابراً في مرحلة واحدة تتناوله ضمن التاريخ القديم، وفي ظل الانقسام إلى فرعين أدبي وعلمي، وعدم وجود درس التاريخ في الفرع العلمي تتعمّق الهوة بصورة كبيرة، ممّا يجعل معرفة الطالب العراقي بتاريخ العراق القديم محدودة، وما يتلقاه من دروس قبل الفصل العلمي والأدبي يركّز تركيزاً كبيراً على المراحل التاريخية التي هي محل جدل أصلاً، مثل: (التاريخ الإسلامي، والتاريخ الحديث والمعاصر)، وهي حقبة محمّلة بالمشاكل، والأزمات التاريخية في ذاكرة الإثنيات العراقية، والتي حرص كل فريق منها بعد العام 2003 على زج رمزياته، بل روايته الشخصية في هذه المناهج، وإلزام الآخرين بدراستها كحقيقة، بتقليد تام لما حدث قبل العام 2003 من إخضاع التاريخ للرؤية الأيديولوجية.

وطأة الذاكرة الدينية، التي تلح على الجانب السليبي من التاريخ تتحكّم برؤية المجتمع العراقي لتاريخ العراق، فتغيب إنجازات بيت الحكمة، وحركة الترجمة، والعلوم، لصالح الجدل السياسي، ويغيب مثلاً الحديث عن علاقة العلويين المتميزة بالعباسيين في العصور المتأخرة من الخلافة العباسية، فنذكر مراثي الشريف الرضي لشهداء آل البيت، ولكن لا يذكر أحد أنّ الشريف كان خلفاً لأبيه في نقابة الأشراف، وأنّ شقيقه المرتضى خلفه في النقابة، التي كانت منصباً مهماً له أثر سياسي، ومخصصات كبيرة، كما لا يذكر أحد أنّ النقابة انتقلت إلى النجف الأشرف في العصر العباسي المتأخر، وكان نقيب الأشراف أميراً للحج، ويمتلك جيشاً، وله حكومة فدرالية يتحكّم بقرارها بحرية تامة عن الخليفة العباسي في بغداد.

إنَّ خضوع الرمزيات التاريخية، والحديث عنها في الفضاء العام إلى مزاجيات رجال دين يتكسبون من الأزمة، ويحرصون على إخفاء ما يوجد، إنما يعني استمرار الأزمة بين الإثنيات على أساس تاريخي، واستمرار عجز الدولة عن ترسيخ وجودها وبسط سلطانها لتحقيق الأمن الوطني في العراق، وسيستمر ضعفها، وعدم قدرتها على بناء سياسات رمزية تعزِّز الهوية الوطنية، وتدعم السياسات العامة للدولة، منها:

1. تفعيل رقابة المؤسسات الدينية على المنابر، ولكل المذاهب الإسلامية، ولا بدَّ أن تصدر هيئة الاتصالات والإعلام قرارات بحظر بث الخطب الدينية، أو المجالس المنبرية التي تتضمن تحريضاً يرتكز على رموز تاريخية، بما قد يسبب تمترساً طائفيًا.
2. التركيز على عوامل التوحيد والتراث المعنوي الداعم لمشاعر الفخر الجمعي، عبر الأعمال الفنية التي تملأ الفضاء العام وترتكز على اللاوعي الجمعي حتى يصبح حقيقة، مثل الإنجازات المعرفية، العلماء بمختلف تخصصاتهم، الحضارات القديمة في العراق.
3. تلافي أخطاء الحقبة السابقة باتخاذ موقف أيديولوجي من الحدث التاريخي، بما يفقده رمزيته المعنوية الإيجابية، بما يعني إعادة النظر في المناهج التاريخية التي تُدرّس في المراحل الأولية، ومنح المساحة المستحقة لتاريخ العراق القديم وحضاراتها، وضرورة تدريس التاريخ حتى نهاية الدراسات الأولية على السواء بين الفرعين العلمي والأدبي.
4. نقترح تشكيل لجنة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، يرأسها الأمين، بعضوية وزارة الثقافة، والتعليم العالي والتربية، ونقابة الفنانين، ومتخصصين في الأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع والسياسة، لغرض وضع سياسة رمزية متكاملة الجوانب، تمتد لتغطية كل ما يمكن أن يكون سياسة رمزية تدعم الدولة العراقية، مثل: الموسيقى، والفنون، والنصب والجداريات العامة، وغيرها من الرموز، وإدخالها ضمن المناهج التعليمية، واختيار أيام وطنية يُحتفل بها من قبل الناس، والطلبة في المدارس، والدوائر الحكومية، والقنوات الفضائية، مع التأكيد على الأناشيد الوطنية، وغيرها.
5. ضرورة اختيار نشيد وطني عراقي، كلماته واضحة في حب العراق، فضلاً عن ضرورة استبدال العلم العراقي الذي ارتبط شكله بحقبة البعث، ويمكن العودة إلى أحد الأعلام العراقية القديمة

التي لم تشكّل موضع جدل، وكانت تمثّل العراق، ولا ترتبط بحقبة البعث، كما أنّ من الضروري نشر العلم في نواحي المدن، بسوارٍ عالية تشكّل مهابة في روح الناظر لها، وتعزّز ارتباطه بالعلم ورمزيته الوطنية.

6. ضرورة تفعيل السفرات المدرسية للطلاب إلى المتاحف العراقية، واستحداث متحف في كل محافظة، لا يقتصر على التاريخ العراقي القديم، أو الوسيط، أو الحديث، بل متاحف تتناول المسيرة الديمقراطية في العراق، والتضحيات العراقية، وما قدّمه البلد من شهداء في معاركه ضد التنظيمات الإرهابية وغيرها.

7. تشكّل مداخل المدن رسالة دائمة تترسّخ في اللاوعي الجمعي، ضرورة اختيار شواخص تكون مساهمة في السياسات الرمزية للبلد، وتوضع في مداخل مرتبة، ومنظمة للمدن العراقية.

8. استثمار الزيارات الدينية الكبرى لتحويلها إلى رافد يسهم في تعزيز السياسات الرمزية العراقية، عبر تنظيمها بصورة جيدة، ومنح التسهيلات للعراقيين، والتركيز على الكرم العراقي وما شابه ممّا يرافق هذه المناسبات، وترتبط هذه الحرية بالنظام الديمقراطي بعد العام 2003، وتعزيزه تعزيزاً لها وحفاظاً عليها.